

السياسة الجنائية في مواجهة الإعتداءات الماسة بالمقدسات الإسلامية في التشريع الجزائري Criminal policy in the face of attacks on Islamic sanctities in Algerian legislation

فرحي ربيعة*

جامعة تبسة

rabiaa.ferhi@univ-tebessa.dz

تاريخ القبول: 2021/06/12

تاريخ المراجعة: 2021/06/10

تاريخ الإيداع: 2021/05/02

ملخص:

حفاظا من المشرع الجزائري على الوحدة الدينية للمجتمع المسلم باعتبارها من أولويات الأمن القومي الجزائري، وفي إطار مواجهته لمختلف أشكال التعدي على المقدسات الإسلامية، جرم العديد من الأفعال التي تشكل اعتداء على المقدسات الإسلامية من خلال نصوص قانون العقوبات أو بعض النصوص الخاصة، وفي هذا الصدد يطرح التساؤل حول فعالية نصوص قانون العقوبات الجزائري في مواجهة أشكال التعدي على المقدسات الإسلامية؟ على الرغم من اهتمامه بهذه المقدسات وحمايتها إلا أنه لم يحقق الردع الكافي في مواجهة هذه الظاهرة الإجرامية ولم ينجح في الحد منها، وذلك لأنه لم يجرم بعض الأفعال كإنكار النبوة، سب الذات الإلهية، تعطيل الشعائر، كما تتميز العقوبات التي أقرها المشرع الجزائري بأنها عقوبات مخففة مقارنة بالأحكام الشرعية لها.

الكلمات المفتاحية: السياسة الجنائية؛ المقدسات الدينية؛ المقدسات الإسلامية؛ الإهانة والتعدي؛ التدنيس والتخريب.

Abstract:

In order to preserve the religious unity of the Muslim community as one of the priorities of the Algerian national security, and in the context of its confrontation with various forms of encroachment on Islamic sanctities, the Algerian legislator has criminalized many acts that constitute an attack on Islamic sanctities through the provisions of the penal code or some special texts. In this regard, the question arises about the effectiveness of the provisions of the Algerian penal code in confronting all forms of encroachment on Islamic sanctities?

Despite his interest in these sanctities and their protection, he did not achieve sufficient deterrence in the face of this criminal phenomenon and did not succeed in reducing it, because he did not criminalize some acts, and the penalties approved by the Algerian legislator are characterized as light penalties Compared to the legal rulings that have been decided upon

Keywords : criminal policy; Religious sanctities; Islamic sanctities; Insult and trespass; Desecration and sabotage.

* المؤلف المرسل.

مقدمة:

تشكل مسألة الدين في حياة الإنسان واحترام الخصوصيات والمقدسات الدينية عند كل الديانات إحدى الأمور التي لا يقبل المساس بجوهرها أو التعدي على رموزها، وقد كفلت القوانين والتشريعات حمايتها نظرا لما يتجلى لنا في كافة ثقافات تلك الديانات من قيم ومبادئ تكفل للإنسان حرته وإنسانيته وكرامته، لكن الملاحظ في الآونة الأخيرة هو تزايد الإعتداءات بشكل كبير على المقدسات الإسلامية سواء بالإعتداء على الدين الإسلامي في حد ذاته أو أحد رموزه أو أماكن العبادة، وأمام هذا التزايد الكبير والمستمر بالمساس بالمقدسات الإسلامية يدعو التفكير في ضرورة توفير حماية فعالة لهذه الأخيرة، ولن يتأتى ذلك إلا عن طريق الحماية الجزائية التي تكون أكثر ردها مثل هذه الاعتداءات.

وحفاظا من المشرع الجزائري على الوحدة الدينية للمجتمع المسلم باعتبارها من أولويات الأمن القومي الجزائري، وفي إطار مواجهته لمختلف أشكال التعدي على المقدسات الإسلامية، فقد جرم العديد من الأفعال التي تشكل اعتداء على المقدسات الإسلامية من خلال نصوص قانون العقوبات أو بعض النصوص الخاصة. وفي هذا الصدد يطرح التساؤل حول فعالية نصوص قانون العقوبات الجزائري في مواجهة جميع أشكال التعدي على المقدسات الإسلامية؟

للإجابة على هذه الإشكالية حاولنا بداية حصر المقدسات الإسلامية والمرتبطة بوجه عام على النحو الذي ذهب إليه الفقه بالرسول والأنبياء، الشعائر الدينية، أماكن العبادة، المصحف الشريف وحرمة الموتى... الخ. وتبعاً لذلك تم البحث في سياسة المشرع الجزائري المتعلقة بالتجريم والعقاب ضد الاعتداءات التي تطل هذه المقدسات متبعين في ذلك المنهج التحليلي والمنهج الوصفي في مواضع معينة وخلصنا إلى أن المشرع الجزائري واجه أشكال الإساءة والتعدي على المقدسات الإسلامية بتجريمه وعقابه على الأفعال التي تمس بالرسول والأنبياء والمعلوم من الدين بالضرورة والشعائر الدينية، كما جرم أفعال التعدي على الأئمة أثناء ممارسة العبادات وكذا حماية حرمة أماكن العبادة وهو ما سوف نتعرض له من خلال العناصر التالية خاصة في ظل التعديل القانوني الجديد لقانون العقوبات بموجب القانون 06-20 المؤرخ في 29 أبريل 2020:

المبحث الأول: جرائم الإساءة والتعدي على المقدسات الدينية.

المبحث الثاني: جرائم التنديس والتخريب الواقعة على المقدسات الدينية.

المبحث الأول: جرائم الإساءة والتعدي على المقدسات الدينية

للقوف على موقف المشرع الجزائري من سياسة التجريم والعقاب التي اتبعتها في مواجهة جرائم الإساءة والتعدي على المقدسات الدينية نعود للأحكام الخاصة الواردة في قانون العقوبات والتي من خلالها جرم المشرع أفعال الإساءة للرسول صلى الله عليه وسلم وبقية الأنبياء والرسول عليهم السلام وكذا الاستهزاء بالمعلوم من الدين بالضرورة أو بأية شعيرة من شعائر الإسلام، كما جرم أفعال الإساءة والتعدي على الإمام بموجب القانون 06-20.

المطلب الأول: جرائم الإساءة إلى الدين الإسلامي

نص المشرع الجزائري لأول مرة على تجريم الأفعال الحسامية بالمقدسات الإسلامية بموجب تعديل قانون العقوبات بموجب القانون 09-01 المؤرخ في 26 جوان 2001 في نص المادة 144 مكرر2 منه، ومن خلال هذه المادة يتبين لنا أن المشرع الجزائري جرم مجموعة من الأفعال التي من شأنها الإساءة والتعدي على المقدسات الدينية وهي كالتالي: الإساءة للرسول صلى الله عليه وسلم وبقية الأنبياء، الاستهزاء بالمعلوم من الدين بالضرورة أو أية شعيرة من شعائر الاسلام. وكلها تتعلق بالدين الإسلامي .

الفرع الأول: أركان الجريمة: سيتم التعرض إلى أركان الجريمة تبعا لما يلي:

1- الركن الشرعي: جرمت المادة 144 مكرر2 من قانون العقوبات أفعال الإساءة إلى الدين الاسلامي في صورة الإساءة إلى الرسول صلى الله عليه وسلم وبقية الأنبياء وكذا الاستهزاء بالمعلوم من الدين بالضرورة أو أية شعيرة من شعائر الاسلام، والملاحظ أن هذه المادة لم تبين المقصود بفعل الإساءة أو الاستهزاء، وبالرجوع إلى الفقه نجد تعريف جريمة الإساءة بأنها: "كل تعبير لفظي أو خطي أو إيحائي أو غير ذلك مهما كانت وسيلة أو أسلوب صدور هذا التعبير من شأنهم المساس بحرمة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ومقام الأنبياء عليهم السلام"⁽¹⁾. والأكيد أن العلة من وراء تجريم مثل هذه الأفعال أن مثل هذه الجرائم تراعى فيها مشاعر ومقدسات ومعتقدات أفراد المجتمع والاساءة الى الرسول صلى الله عليه وسلم أو الشعائر الإسلامية هي في الواقع إساءة لكل المسلمين.

2- الركن المادي: نتناول فيه

أ- محل الجريمة: تنصب جريمة الإساءة على النحو المذكور في نص المادة 144 مكرر2 من قانون العقوبات على:

الرسول صلى الله عليه وسلم وبقية الأنبياء، والمعلوم من الدين بالضرورة حيث لم يورد المشرع الجزائري تعريفا للمعلوم من الدين بالضرورة لكنه استعمل هذا المصطلح كما يدل عليه الفقه الإسلامي. ويذهب فقهاء الشريعة الإسلامية إلى تعريف هذا المصطلح على كل الأحكام التي قررتها النصوص التشريعية القطعية في ثبوتها ودلائلها وهي واجبة التطبيق في كل زمان ومكان ولا تسقط عن المكلف إلا عند الضرورة أو عند العجز كليا عن القيام بها من حيث الطاقة العقلية والجسدية⁽²⁾.

تنصب أيضا على أية شعيرة من شعائر الاسلام حيث لم يورد المشرع الجزائري تعريفا للشعائر الدينية لكن بالرجوع إلى الفقه الإسلامي فيعرفها بأنها "أعلام الدين الظاهرة التي شرعها الله وجعلها أعلاما على دينه"⁽³⁾، ومن

⁽¹⁾ بلخير سديد، "الحماية الجنائية لحرمة الأنبياء-دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون في حرية الرأي والتعبير"، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2020/2019، ص 187.

⁽²⁾ ورد هذا التعريف في: وليد قحاح، "جرائم الإساءة للمقدسات الدينية"، أطروحة دكتوراه، جامعة تبسة، 2018/2017، ص 191.

⁽³⁾ ورد هذا التعريف في: رزق بخوش، "الحماية الجنائية للدين الإسلامي- دراسة مقارنة بين الفقه الاسلامي والقانون الجزائري"، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2005 / 2006، ص 151.

أعظم شعائر الإسلام وأشهرها أركان الإسلام الخمسة، الأذان، الإقامة، صلاة الجمعة، صلاة العيدين، صيام يوم عرفة، زكاة الفطر، مناسك الحج.....إلخ.

ب- السلوك الإجرامي: يتحقق فعل الإساءة بإتيان الجاني أحد السلوكات الإجرامية التالية:

- فعل القذف: يذهب المشرع الجزائري في تعريفه لفعل القذف الموجه للأشخاص بأنه كل ادعاء بواقعة من شأنها المساس بشرف الأشخاص أو إسنادها إليهم⁽¹⁾، ويقصد بفعل الإسناد على النحو الذي ذهب إليه المشرع بأنه نسبة أمر أو واقعة إلى شخص معين بأي وسيلة من وسائل التعبير، ويتحقق السلوك الإجرامي لجريمة الإساءة في هذه الحالة كأن يسند الجاني إلى الأنبياء أو أحدهم واقعة أو ادعاها عليهم مما يمس بشرفهم واعتبارهم، ومكانتهم عند الله ورفع منزلتهم في قلوب الناس فقد قذفهم وأساء إليهم، ويكون ذلك بأن ينسب إلى أحدهم واقعة زنا أو سرقة أو ظلم أو قتل أحد بغير حق⁽²⁾.

- فعل السب: يعرف المشرع الجزائري السب بأنه كل تعبير مشين أو عبارة تتضمن تحقيرا أو قدحا لا ينطوي على إسناد أية واقعة⁽³⁾، وبالتالي فإن سب الرسول أو الأنبياء عليهم السلام يكون بأي تعبير مشين من شأنه أن يؤدي إلى خدش شرفهم أو يتضمن قدحا أو تحقيرا لمقامهم⁽⁴⁾. وتبعا لذلك تتحقق جريمة الإساءة إلى الرسول صلى الله عليه وسلم وبقيّة الأنبياء عليهم السلام على النحو المذكور متى تم وصف الأنبياء بأوصاف قبيحة لا تليق بمقامهم أو تم الحديث عنهم بألفاظ مهينة كوصفهم بالبخل أو الحمق أو الجهل أو الجبن..... إلى غير ذلك من الأوصاف المسيئة، أو تم الطعن في صدقهم أو أمانتهم أو شرفهم أو القدح في علة مكانتهم مكانتهم⁽⁵⁾. كما يشمل أيضا السب الذي من شأنه أن يحط من قيمة الشعائر الدينية. أو المعلوم من الدين بالضرورة.

- فعل الإهانة أو الاستهزاء: ذهب الفقه في تعريفهم لفعل الاستهزاء بأنه كل فعل أو قول أو إشارة أو إيماء من شأنه السخرية والاستخفاف بذوات الأنبياء عليهم السلام⁽⁶⁾. ويعد من قبيل الإهانة والاستهزاء بالرسول الحديث عنهم بأسلوب هزلي ساخر يحط من قيمتهم ومكانتهم أو إظهارهم في حال لا يليق بهم عن طريق صور كاريكاتورية أو تمثيل مسرحيات⁽⁷⁾، كما يعد من قبيل الاستهزاء بالشعائر الدينية الصلاة إلى غير القبلة، الصلاة دون وضوء. ويعد من قبيل الاستهزاء بالمعلوم من الدين بالضرورة الاستهزاء أو السخرية من الأمور الاعتقادية كالوحدانية، النبوة، والبعث والجزاء أو من الأمور العملية كانتهاك حرمة رمضان.

(1) - أنظر المادة 296 من قانون العقوبات الجزائري.

(2) - رزيق بخوش: المرجع السابق، ص 114.

(3) - أنظر المادة 298 من قانون العقوبات الجزائري.

(4) - ذهبت العديد من التشريعات الجنائية الحديثة إلى تجريم سب الأنبياء عليهم السلام كجريمة مستقلة مثالها القانون الليبي، القانون الموريطاني، القانون الإيراني.....إلخ.

(5) - رزيق بخوش، المرجع السابق، ص 114.

(6) - بلخير سديد، المرجع السابق، ص 193.

(7) - رزيق بخوش، المرجع السابق، ص 114.

- إنكار النبوة: ذهب بعض الفقه إلى أن هذه الصورة تدخل في الإساءة إلى الأنبياء عليهم السلام لكونها تعتبر أكثر شدة من سيهم أو شتمهم، وتبعاً لذلك فهي الأولى بالمعاقبة من غيرها من الصور⁽¹⁾.

- ركن العلنية: يعد ركن العلنية هو أساس خطورة فعل الإساءة لاتصالها بعلم الناس أو الجمهور بالواقعة الشائنة المنسوبة لشخص النبي صلى الله عليه وسلم وسائر الأنبياء عليهم السلام. وحسب ما ذهب إليه بعض الفقه فإن علنية الإساءة إلى حرمة الأنبياء عليهم السلام أو الشعائر الدينية أو المعلوم من الدين بالضرورة مفادها "اتصال علم مجموعة من الأفراد بفكرة أو رأي يتضمن إساءة قولية أو فعلية في حق الأنبياء مهما كانت الوسيلة أو الطريقة التي حققت ذبوع وانتشار هذه الإساءة"⁽²⁾. وتظهر صور العلنية على النحو الذي ذهب إليه المشرع من عبارات الحديث أو الصياح أو التهديد أو الكتابة أو المنشورات أو الإعلانات أو الرسوم أو الصور أو الرموز، وتعد هذه الصور على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر.

3- الركن المعنوي: جريمة الإساءة للنبي صلى الله عليه وسلم وبقية الرسل عليهم السلام أو الاستهزاء بالمعلوم من الدين بالضرورة أو بأية شعيرة من شعائر الإسلام جريمة عمدية يشترط لقيامها توافر القصد الجنائي، ويكفي في هذه الحالة القصد الجنائي العام أي اتجاه إرادة الجاني إلى إتيان هذه الأفعال مع علمه بأن ما يأتيه من عبارات أو رسوم أو منشورات أو غيرها يتضمن الإساءة للرسول صلى الله عليه وسلم أو بقية الأنبياء عليهم السلام أو الشعائر الدينية أو المعلوم من الدين بالضرورة.

الفرع الثاني: العقوبة المقررة للجريمة

يعاقب على هذه الجريمة بالحبس من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات وبغرامة من 50.000 دج إلى 100.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط. كما يمكن أن نطبق في هذا الشأن العقوبات المنصوص عليها في قانون الإعلام إذا ارتكبت هذه الجريمة عن طريق وسائل النشر.

المطلب الثاني: جرائم الإهانة والتعدي ضد أئمة المساجد أثناء تأدية العبادات

تماشياً مع سياسة المشرع الجزائري في المحافظة على المقدسات الإسلامية فقد جرم أفعال الإهانة والتعدي الواقعة على الإمام بوصفه موظفاً عمومياً وذلك بموجب نصوص قانون العقوبات الجزائري، والتي أضفى عليها القانون 06-20 المؤرخ في 29 أبريل 2020 المعدل والمتمم لقانون العقوبات⁽³⁾، طابعاً خاصاً بنصه صراحة على اعتبار أفعال الإهانة أو التعدي الواقعة على إمام أثناء تأدية العبادات في المسجد ظرفاً تتشدد معه العقوبة.

(1) - الدول التي تعتمد على النظام الجنائي الإسلامي في قوانينها تعالج هذه الصورة ضمن أحكام الردة.

(2) - بلخير سعيد، المرجع السابق، ص 227.

(3) - القانون 06-20 المؤرخ في 28 أبريل 2020 المعدل والمتمم لقانون العقوبات، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 25 المؤرخة في 29 أبريل 2020.

الفرع الأول: جريمة الإهانة الموجهة ضد إمام

يقصد بجريمة الإهانة الموجهة ضد موظف عمومي بوجه عام كل فعل أو قول أو إشارة يؤخذ من ظاهرها الاحتقار والاستخفاف بالموظف العام الموجه إليه الألفاظ وفيها مساس بشرف الموظف واعتباره⁽¹⁾. ولقد نص عليها المشرع الجزائري بموجب أحكام المادة 144 من قانون العقوبات لكنه خص جريمة الإهانة الموجهة ضد إمام بالفقرة 3 من نص هذه المادة. وسنتعرض إلى أركان هذه الجريمة والعقوبة المقررة لها قانونا على هذا النحو:

1- أركان الجريمة: تقوم هذه الجريمة على توافر مجموعة من الأركان تتمثل في:

أ- الركن الشرعي: نصت المادة 144 من بقانون العقوبات الجزائري على جريمة الإهانة والأصل أن تطبق هذه المادة بشأن كل إهانة تطال الموظف العمومي، لكن بعد صدور القانون 06-20 المعدل لقانون العقوبات أصبحت صفة الإمام ظرفا مشددا إذا ارتكبت ضده وفقا لما نصت عليه المادة 144 في فقرتها الثالثة .

ب- الركن المادي: يقوم الركن المادي لهذه الجريمة على العناصر التالية:

- صفة المجني عليه: يشترط أن يكون المجني عليه في هذه الجريمة إماما. وبالرجوع إلى القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف⁽²⁾، فإن سلك الأئمة يشمل 4 رتب حددتها المادة 33 منه وهي: الإمام المعلم، الإمام المدرس، الإمام الأستاذ، والإمام الأستاذ الرئيسي، وتحدد مهامهم على النحو الذي تضمنته أحكام هذا المرسوم على وجه العموم في إمامة المصلين، المساهمة في دروس الوعظ والإرشاد، المساهمة في تكوين الأئمة والأعوان الدينيين، ترقية الخطب المنبرية والدروس المسجدية... إلخ⁽³⁾.

- السلوك الإجرامي: يتحقق السلوك الإجرامي لجريمة إهانة إمام وفقا للقواعد العامة لجريمة إهانة موظف عمومي، ويكون ذلك عادة عن طريق الكلام مهما كانت وسيلة التعبير المستعملة بالقول أو اللغو أو الصراخ... بشرط أن يكون الكلام موجها إلى الإمام نفسه أو عن طريق الإهانة بالإشارات حيث تتمثل في كل إشارة مهينة أو مسيئة وتتمثل في كل حركة للجسم أو إيماء يفسر بوضوح ازدراء واحتقار الشخص الموجهة إليه وهو في هذه الحالة الإمام، كم تقوم الجريمة بالإهانة بالكتابة أو الرسم ويشترط في هذه الحالة أن لا يكون ذلك علنية وإلا كيف على أساس أنه قذف أو سب، تدخل ضمن هذه الصور الإهانة بالتهديد ويكون ذلك عادة بالقول أو بالكتابة أو بالإشارة أو الهتاف أو الضجيج الذي يمنع الإمام من أداء واجبه.

تتضمن صور السلوك الاجرامي إرسال أو تسليم أي شيء: ويتحقق ذلك بأن يرسل الجاني إلى الإمام أشياء تفيد معنى الإهانة كأن يجعله محل شك في أنه قد استلم رشوة.

(1)- زروقي محمد "الحماية الجزائية للحق في الشرف والاعتبار"، مذكرة ماجستير، جامعة سيدي بلعباس، 2015/2014، ص109.

(2)- المرسوم التنفيذي 08-411 المؤرخ في 24 ديسمبر 2008 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف، الجريدة الرسمية العدد 73 الصادر بتاريخ 28 ديسمبر 2008.

(3)- لمزيد من التفصيل في مهام الإمام، أنظر المواد 17، 34، 35، 36 من المرسوم التنفيذي 08-411.

- ارتكاب السلوك الإجرامي أثناء تأدية العبادات وفي المسجد: يشترط القانون لقيام جريمة إهانة موظف عمومي أن تصدر العبارات أو الاشارات المشكلة للإهانة أثناء تأدية الموظف العمومي لوظيفته أو بسببها. وبالنسبة لجريمة إهانة إمام فيجب أن يصدر فعل الإهانة أثناء تأدية الإمام للعبادات كالصلوات الخمس أو الخطبة أثناء صلاة الجمعة أو في العيد. ويجب أن يقع فعل الإهانة في المسجد أي في أماكن العبادة حرصا وتأكيذا من المشرع على حماية هذا المكان المقدس.

ج- الركن المعنوي: جريمة الإهانة جريمة عمدية يشترط لقيامها ضرورة توافر القصد الجنائي العام، ويتحقق في هذه الحالة بعلم الجاني بصفة المجني عليه بأنه إمام ومع ذلك يقوم بإهانته أي تتجه إرادته إلى إتيان السلوك الإجرامي المعاقب عليه مع علمه بمضمون العبارات أو الإشارات أو الإيماءات وصفة الضحية. ويمكن القول أن المشرع ومن خلال ما جاء في نص المادة 144 قد اشترط ضرورة توافر القصد الجنائي الخاص في صورة قصد المساس بشرف واعتبار الأشخاص أو بالاحترام الواجب لهم على النحو المذكور في هذه المادة.

2- العقوبة المقررة للجريمة:

يعاقب المشرع الجزائري على هذه الجريمة على النحو المذكور في المادة 144 من قانون العقوبات بوصفها جنحة بعقوبة الحبس من سنة إلى ثلاث سنوات والغرامة من 200.000 دج إلى 500.000 دج، كما يجوز للجهة القضائية أن تأمر أيضا بنشر الحكم وتعليقه بالشروط التي حددت فيه على نفقة المحكوم عليه دون أن تتجاوز هذه المصاريف الحد الأقصى للغرامة المذكورة أعلاه.

الفرع الثاني: جريمة التعدي على إمام المسجد أثناء تأدية العبادات

بالرجوع إلى القانون 06-20 المعدل لقانون العقوبات فقد اعتبر المشرع الجزائري فعل التعدي على إمام أثناء تأدية العبادات وفي المسجد ظلما لتشديد العقوبة صونا منه للعبادات والشعائر الدينية التي تحدث في المسجد وكذا حرمة المكان في حد ذاته باعتباره أحد المقدسات الإسلامية التي يجب المحافظة عليها وصونها من أي اعتداء يظالها.

1- أركان الجريمة: تقوم جريمة التعدي على إمام المسجد أثناء تأدية العبادات على الأركان التالية:

أ- الركن الشرعي: نص المشرع الجزائري على جريمة التعدي على موظف عام بصفة عامة في نص المادة 148 فقرة 1، والأكيد ن هذا النص يطبق في حالة التعدي بالعنف أو القوة ضد إمام المسجد بوصفه موظفا عموميا أيضا، لكن ما استحدثه المشرع من خلال التعديل المشار إليه هو توافر ظروف التشديد على النحو المذكور في نص المادة 148 في فقرتها الثانية يؤدي إلى تشديد العقوبة على النحو التالي: "وإذا ترتب عن العنف إسالة دماء أو جرح أو مرض أو وقع عن سبق إصرار أو ترصد سواء ضد أحد القضاة أو أحد الأعضاء المحلفين في جلسات محكمة أو مجلس قضائي، أو على إمام في المسجد بمناسبة تأدية العبادات، تشدد العقوبة".

ب- الركن المادي: يقوم الركن المادي لجريمة التعدي على إمام المسجد أثناء تأدية العبادات على العناصر التالية:

-صفة المجني عليه: لقيام عناصر هذه الجريمة بظرفها المشدد يشترط أن يكون المجني عليه إماما بمفهوم التشريع الساري به العمل في هذا الخصوص على النحو المذكور في العنصر السابق.

-السلوك الإجرامي: بالرجوع إلى نص المادة 148 من قانون العقوبات الجزائري نجد أن المشرع الجزائري لم يحدد المقصود بفعل التعدي بالعنف أو القوة، وتبعاً لذلك وبالرجوع إلى الفقه فإن السلوك الإجرامي لهذه الجريمة يقوم كلما صدر اعتداء بالعنف عن الجاني يطال جسم الإنسان وهو الإمام في هذه الحالة أو يمس سلامته البدنية أو الصحية سواء كانت ضرباً أو جرحاً أو غيرها من وسائل العنف الأخرى.. ويذهب الفقه إلى أن أعمال العنف التي تصيب جسم المجني عليه دون أن تؤثر عليه أو تترك فيه أثراً تتمثل في دفع المجني عليه إلى أن يسقط أرضاً، جلب شعره عنوة، قص الشعر دون رضا الضحية، جلب الضحية من أذنه، لوي ذراعه... الخ. ويضيف الفقه أيضاً أنه من قبيل أفعال التعدي وكذلك إتيان أفعال مادية لا تصيب جسم الضحية مباشرة لكنها من شأنها أن تثير ازعاج أو اضطراب كبير لدى الضحية الأمر الذي يؤدي إلى اضطراب في قواها الجسدية والنفسية كتهديدها بسلاح ناري أو سكين أو عصا وكذلك البصق على الضحية، أو قذفه بالماء⁽¹⁾.

تقوم الجريمة في هذه الحالة بإتيان الجاني فعل الضرب أو الجرح أو أفعال العنف الأخرى حتى ولم تحدث أثراً بجسم الضحية لكنها تؤثر في العقوبة المستحقة على النحو الذي سنشير إليه لاحقاً. وتبقى السلطة التقديرية للقاضي في تقدير توافر حالة التعدي من عدمها وفقاً لظروف وملابسات كل قضية على حدى.

-ارتكاب السلوك الاجرامي أثناء تأدية العبادات وفي المسجد: لا يكفي لقيام هذه الجريمة أن يأتي الجاني فعلاً من أفعال التعدي بالعنف أو القوة في مواجهة الإمام بل يجب أن يحدث ذلك في المسجد كمكان للعبادة يقصده المشرع بالحماية وكذا أثناء تأدية الإمام للعبادات كالصلاة والخطبة.

ج- الركن المعنوي: جريمة التعدي على إمام جريمة عمدية يشترط لقيامها ضرورة توافر القصد الجنائي والذي يتحقق بعلم الجاني بأن المجني عليه إمام وموجود في المسجد بصدد تأدية العبادات ومع ذلك تتجه إرادته إلى المساس بسلامة جسمه أو بصحته أو إيلامه أو إزعاجه الأمر الذي يؤدي إلى اضطرابه.

2- العقوبة المقررة للجريمة: يعاقب على جريمة التعدي على إمام أثناء تأدية العبادات في المسجد على النحو التالي:

أ-جنحة التعدي على إمام: بالرجوع إلى القواعد العامة المنصوص عليها في الفقرة 1 من نص المادة 148 يعاقب الجاني على إتيانه فعل التعدي بالعنف أو القوة بالحبس من سنتين إلى 5 سنوات وبغرامة من 200.000 إلى 500.000دينار جزائري.

(1) - أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجنائي الخاص، الجزء الأول، الجزائر، دار هومة، 2014، ص 59.

ب- جنائية التعدي على إمام: شدد المشرع الجزائري بموجب القانون 20-06 على عقوبة التعدي على إمام بالعنف أو القوة أثناء تأدية العبادات وذلك بتغليظ العقوبة إلى السجن من 5 سنوات إلى 10 سنوات والغرامة من 500.000 إلى 1.000.000 دينار جزائري، متى توافر ظرف من ظروف التشديد المنصوص عليها في الفقرة 2 من نص المادة 148 والمتمثلة في: أن يترتب عن العنف إسالة دماء أو جرح أو مرض للإمام ، أو توافر سبق الإصرار أو التردد عند ارتكاب الأفعال.

-السجن من 10 سنوات إلى 20 سنة إذا ترتب عن العنف تشويه أو بتر أحد أعضاء أو عجز عن استعماله أو فقد إبصار أحد العينين أو أي عاهة مستديمة، وتكون السجن المؤبد إذا أدى العنف إلى الوفاة دون قصد إحداثها، كما قرر لها عقوبة الإعدام إذا أدى العنف إلى الوفاة مع قصد إحداثها، كما يمكن الحكم بعقوبة تكميلية على النحو المشار إليه في الفقرة الأخيرة من 148 من قانون العقوبات .

المبحث الثاني: جرائم التخريب والتدنيس الواقعة على المقدسات الدينية

سعى المشرع عبر العديد من النصوص لصيانة الدين بتجريم الأفعال التي تمس قدسية رموزه، حيث خصص نصوصا لتجريم الاعتداءات التي تطالها حفاظا على حرمتها ومكانتها السامية، إذ تطرق إلى العديد من الجرائم التي يعد القيام بها اعتداء على المقدسات الدينية وانصب معظمها على تدنيس وتخريب هذه الأخيرة، فهي الأفعال التي تمس المصحف الشريف وأماكن العبادة وتنتهك حرمة القبور والموتى.

المطلب الأول: جريمة تخريب وتدنيس المصحف الشريف وأماكن العبادة

تتعدى قيمة بعض المقدسات الدينية مجالها لتساهم في الحفاظ على تماسك المجتمع و وحدته فهي زيادة على وظيفتها الدينية في تهذيب الفرد وتشبعه بالقيم الأخلاقية، تعد ذات قيمة اجتماعية ونخص بهذا القول المصحف الشريف وأماكن العبادة، ومن أجل ذلك قرر المشرع لها نصوص تحت طائلة التجريم لكفالة حمايتها من أفعال التخريب والتدنيس التي تطالها .

الفرع الأول: جريمة تخريب وتدنيس المصحف الشريف

يعرف المصحف لغة بضم الميم أنه اسم لكل الصحف المكتوبة التي ضمنت بين دفتين⁽¹⁾.

أما اصطلاحا يعبر المصحف عن اسم للمكتوب فيه كلام الله تعالى، وفقا لما جمع عليه في عهد الخليفة عثمان بن عفان، وهو بذلك يعبر عن الكتاب وليس الصحائف التي كتبت متفرقة في عصر أبي بكر الصديق التي دونت فيها السور مجردة متفرقة دون ترتيب فلما جمعت أصبحت مصحفا⁽²⁾، حيث سنتناول أركانها والعقوبات المسلطة على مرتكبيها:

(1) - حازم سعيد حيدر، "مدخل إلى تعريف المصحف الشريف"، الطبعة الأولى، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية، جدة، 2014، ص 14.

(2) - المرجع نفسه، ص 14.

أولاً- أركان الجريمة: تتمثل أركان هذه الجريمة في الركن الشرعي، الركن المادي والركن المعنوي

1- الركن الشرعي: قد جاء تجريم الإساءة إلى المصحف في نص المادة 160 من قانون العقوبات.

2- الركن المادي: يتحدد في السلوك الإجرامي بمختلف صورته وفعل العلنية وذلك على النحو التالي:

أ- فعل التخريب: يعرف التخريب بأنه "الإتلاف العشوائي الذي لا يستهدف شيئاً معيناً بذاته أو تدمير الشيء وتغيير شكله بحيث يصبح غير صالح للغرض الذي أعد له أو ينقص قيمته، أو هو كل فعل يؤدي إلى إفساد الشيء أو تعطيله كلياً أو جزئياً بحيث لا يصلح لاستخدامه مرة أخرى أو يؤثر على فاعليته لتحقيق الغرض منه"⁽¹⁾. ولم يوضح المشرع الجزائري الوسيلة المستعملة في التخريب أو درجته حيث يستوي أن يكون التخريب كلياً أو جزئياً، فالنص يستهدف المحافظة على خصوصية المصحف الشريف فإن كان كلياً يستوي مع حالة الإتلاف في هذه الحالة أما إن كان جزئياً فيسمى تعيباً⁽²⁾. مثل تمزيق جزء منه.

ب- فعل الإتلاف: يعرف الإتلاف بأنه "إدخال تعديلات على الكيان المادي للشيء على نحو يؤدي إلى تشويهه وتغيير معاملة حيث تنقص قيمته أو على الأقل تقل منفعته وأوجه استخدام المالك له فهو صورة من صور التصرف المادي بالشيء"⁽³⁾، مثل انتزاع صفحات من المصحف.

ج- فعل التشويه: التشويه لغة هو التحريف، وفي هذه الجريمة وضع المشرع الجزائري التشويه أحد صور الركن المادي للجريمة، ويتمثل التحريف عادة في طبع المصحف كلياً أو جزئياً أو بعض الصور المنفردة محرقة سواء كان تحريفاً لفظياً أو تغيير ترتيب الآيات⁽⁴⁾. والمشرع عادة ما يجرم التشويه أو التحريف إذا كان يغير من معنى الشيء غير أن هذه القاعدة لا تطبق على القرآن الكريم لأن المساس به بحد ذاته جريمة ألحقها الفقه الإسلامي بالردة فلو أن الشخص يغير الكلمات ويجعلها في نفس المعنى يعد بذلك اعتداء على كلمات الله عز وجل.

د- فعل التدنيس: يعني التدنيس لغة الوسخ و دنس يدنس دنساً فهو دنس توسخ وتدمس اتسخ والجمع أدناس و دنس الرجل عرضها إذا فعل ما يشينه⁽⁵⁾، وتشمل صورة الركن المادي في التدنيس الإعتداء على مكانة المصحف المقدسة مثل وضعه في القاذورات أو استعماله في أعمال السحر والشعوذة، أو بعض الأفعال الشاذة التي يمارسها بعض الأفراد مثل الدوس عليه.

يلاحظ أن المشرع اكتفى بتجريم هذه الأفعال ولم يتطرق إلى أفعال أخرى يمكن أن ترتكب وتعتبر من قبيل الإساءة إلى المصحف الشريف حيث أنه حددها على سبيل الحصر عكس العديد من المشرعين الذين أوردوا ذكرها

(1) - الفاضل خمار، "الجرائم الواقعة على العقار"، الجزائر، دار هومة، 2010، ص 72.

(2) - محمود نجيب حسني، "جرائم الاعتداء على الأموال"، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، دون سنة نشر، ص 688.

(3) - المرجع نفسه، ص 580.

(4) - محمد أمين الخرشنة، "الحماية الجنائية لحرمة الأديان من الإزدراء في المرسوم بقانون رقم 2 لسنة 2015 بشأن مكافحة التمييز والكرهية الإماراتي"، مجلة جامعة الشارقة، المجلد 14، العدد 2، ديسمبر 2017، ص 337.

(5) - جمال الدين بن منظور، لسان العرب، المجلد الأول، بيروت، دار صادر للطباعة والنشر، دون سنة، ص 423.

على سبيل المثال ليشمل التجريم كل صور الإساءة، مثلما هو الحال في التشريع الإماراتي الذي وردت فيه عبارة أي شكل من الإساءة من الأشكال الأخرى⁽¹⁾.

د- ركن العلنية: تمثل العلنية ركنا مميزا للجنة المنصوص عليها في المادة 160 حيث أن المشرع اشترط صراحة قيام أفعال التخريب و التنديس و التشويه بصفة علنية دون أن يشير إلى الحالات التي تعتبر علنية أو وسائلها، لكن بعض الفقه يوضح الحالات التي تتحقق فيها العلنية: فالقول يتحقق فيه التشويه مثلا بقراءة آيات قرآنية محرفة جهرا في مكان عام أو مكان خاص يصل لمكان عام، أو بتخريبه في مكان عمومي أو مكان خاص يصور فيه فيديو مثلا و يتم نشره عبر وسائل التواصل الاجتماعي، أو عن طريق الكتابة و العديد من الصور الأخرى التي يمكن إدراجها في شرط العلنية خاصة في ظل التقدم التكنولوجي الذي تشهده وسائل النشر و الإعلام.

يعود تقدير ركن العلنية لقاضي الموضوع حيث يمكن إثباتها بكافة الوسائل والطرق إذ أنها ركن أساسي في الجريمة على القاضي أن يبينها في حكم الإدانة كما هو الحال بالنسبة لثبوت الوقائع من عدمه⁽²⁾.

3- الركن المعنوي: جاء في نص المادة أن الجريمة ترتكب عمدا وبالتالي تنتفي المسؤولية في حال ارتكابها بالخطأ كأن يرمي شخص ما كتابا دون علمه أنه مصحف، و يتحقق الركن المعنوي في هذه الجريمة بتحقيق العلم و الإرادة فيجب أن يكون الشخص عالما بالوقائع أي أن محل الفعل المرتكب هو مصحف شريف و أنه يقوم بتخريبه، و أن تتجه إرادته لتحقيق ذلك.

ثانيا: العقوبات المقررة للجريمة: اعتبر المشرع الجزائي جريمة الإساءة للمصحف الشريف جناية و قرر لها عقوبة السجن الذي تتراوح مدته بين 5 سنوات و 10 سنوات، و ما يلاحظ على هذه العقوبة أنها اقتصر على العقوبة السالبة للحرية دون توقيع عقوبات مالية، إضافة إلى أن هذه الجريمة جناية فإن مرتكبها يتم الحجر عليه بقوة القانون وفق المادة 9 مكرر.

يمكن التعليق على هذه العقوبة مقارنة بما قرره الفقه الإسلامي بالاستناد إلى الأدلة من القرآن والسنة حول جزاء الذي يهين المصحف، حيث أن مجموع الفقهاء اتفق على أن هذه الجريمة تمثل الردة و بالتالي فإن جزاء فاعلها هو القتل⁽³⁾، بينما المشرع قرر لها عقوبة السجن المؤقت وهو ما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية التي نستمد منها أساسا قدسية المصحف.

(1) - محمد أمين الخرشنة، مرجع سابق، ص 337.

(2) - أحسن بوسقيعة، " الوجيز في القانون الجنائي الخاص، الجرائم ضد الاشخاص و الجرائم ضد الاموال"، الجزء الأول، الجزائر، دار هومة، 2007، ص 206.

(3) - الفتوى رقم 273 الصادرة عن دار الافتاء الاردن، في مسألة استتابة من أهان المصحف، متاحة على موقع دار الافتاء الأردنية، تاريخ الاطلاع: 27-

2021-01 الساعة 20:20 : متاح على الرابط التالي: <https://www.aliftaa.jo/Question2.aspx?QuestionId=273#.YBM4mUTjLIU>

الفرع الثاني: جرفمة تخرفب وتفنفس أماكن العبادة

تعد أماكن العبادة أحد أكثر الأشياء قداسة في الأرفان عامة و عند المسلمف خاصة لأن ففها ففعبف الإنسان فففقرف من ربه، فلها دور ففنف هام واجفمافف أفضا فف إصلاح الفرء وتنشئة الأمة، لذلك حماها المشرف الجزائرف من مآفلف الاعفءاءات، ففنفصرف الفرفف الإصطلاآف لأماكن العبادة إلى الأماكن الفف ففنفسك ففها و فطفع العبء مولاة⁽¹⁾. أما المشرف الجزائرف فلم ففرفها على الرغم من النص على حمافئها صراحة.

أولا- أركان جرفمة تخرفب وتفنفس أماكن العبادة: وها كالفالف

1- الركن الشررف: جرم المشرف الإعفءاءات على أماكن العبادة فف الماءة 160 مكرر3 من قانون العقوباء فف نص خاص و هو ما سنفناوله بالدراسة، كما اشفمف بعض النصوص الفف ففجرم الإعفءاء على المبافف النار ففها و هو نص الماءة 326 من قانون العقوباء، كذلك ما فعلق بالاعفءاء على رموز الأمة فف إطار الجرفمة الإرهابفة وفق نص الماءة 87 فقرة 3 من قانون العقوباء.

2- الركن المااءف: جرم النص السلوكاء المففمفلة فف الففرفب والهءم والففنفس ففها ففنفصرف الففرفب فف هءة الجرفمة على مكان العبادة مفل ففرفب المكان المآصص للوضوء أو للآطبة مما ففعله فر قابل للإسفءاءة منه.

أما الهءم ففرف بأنه "نقض البناء ففها فف أنه صورة من صورة الففرفب إلا أنه أشء منه" لذلك أورءه المشرف مففرا⁽²⁾، فففآقق بهءم كامل مكان العبادة بهءم سقفه وآفطانه أو هءم آائف واحد⁽³⁾، وأما الففنفس ففنفصرف إلى رمف الفاؤوراء وما إلى ذلك فف دور العبادة، والففضلاء وفعمء وضع ما ففسبب الروائآ الكرفهة لفزهد الناس فف ارففاءها والفرفءد علفها من أصحاب المفعفء والرفانة المفعفة بالآمافة⁽⁴⁾.

3- الركن المفعوف: إن هءة الجرفمة وها جرفمة عمدفة ففآقق مفف انصرفف إرءاءة الجافف إلى ففرفب وهءم ورففنفس هءة الأمكنة، أف بفلمه أنه فعفءف على مكان معد لإقامة الشعائر الرفنفة ومبافف فكرمها ففقدسها أبناء صلة أو طائفة مفعفة ءون الإعفءاء بالباعف⁽⁵⁾.

ثاففا- العقوباء المقررة للجرفمة: فعاقب مرآكب هءة الجرفمة بعقوبة سالبة للآرفة ففمفل فف الآبس من سففن فف آمس سفااء، وقرامة مالفة بفن 200000 إلى 500000 ءفنار جزائرف، وها عقوباء بسفطة مفرانة مع الأفر الفف فلفقه هءة الجرفمة ففها ففلسف ماسة بالآفان المااءف لهءة الأماكن فقط بل إنفا فؤفر مباشرة بالشعور الرففنف لءف الجماعة و نشر آالة من الآوف أو السآط لقدسفة هءة الأماكن الفف فففعءف الفواآء المااءف لها.

(1) - فاطمة نجاءف، "الآق فف آمافة العبادة فف القانون الفوف والشرفة الإسلامفة"، مءكرة مفرمة لنفل شهادة الماآسفر فف العلوم الإسلامفة، آامعة وهران، 2013، ص 17.

(2) - سمفر مآمء عبء الفف، "شرح القانون الجزائرف الكوفف، القسم الخاص"، مصر، ءار الكفب المصرفة، 2007، ص 9.

(3) - فآقآ ولفء، مرجع سابق، ص 208.

(4) - مآمء أمفن الآرشة، مرجع سابق، ص 338.

(5) - آنءف عبء الملك، "الموسوعة الجفائفة"، الجزء الفالف، لبنان، ءار العلم للآمفع، ءون سنة نشر، ص 738.

المطلب الثاني: جريمة تدنيس وتخريب المقابر وانتهاك حرمة الموتى

ينتقل الإنسان من دار الفناء إلى دار البقاء والخلود، لذلك جاءت أحكام التشريع الإسلامي بحماية خاصة لكل ما يتعلق بالموت سواء بالجثة أو مكان دفنها، وهو ما كرسه المشرع الجزائري من خلال تجريم الاعتداء على المقابر وانتهاك حرمة الموتى.

الفرع الأول: جريمة تدنيس وتخريب المقابر

يعبر عن المقابر بالعديد من التعابير من بينها الجثث والحدف والريم والرسم والجامور والجبانة كما يسميها البعض الكدى ومعظم هذه الألفاظ ذكرت في القرآن الكريم والسنة النبوية⁽¹⁾.

ولا يكاد التعريف الاصطلاحي يخرج عن المعنى اللغوي السابق للقبور إذ يذهب الفقه إلى استعمال المعنى اللغوي لبيان التعبير الاصطلاحي نظرا لعدم خروجه عن المعنى، إذ يطلق على القبور بالمدافن والتي تنصرف إلى ديار الموتى و منازلهم⁽²⁾. لم يعرف المشرع الجزائري المقابر حتى أنه كان يستعمل أحيانا مصطلح المدافن وأحيانا المقابر.

أولا- أركان الجريمة: نتطرق في هذا العنوان إلى الركن الشرعي، الركن المادي والركن المعنوي

1- الركن الشرعي: جاء تجريم أفعال الإساءة إلى القبور في نصوص المواد 160 و 160 مكرر 6 ، حيث وضع المشرع أحكاما لجريمة انتهاك القبور العامة و القبور المخصصة للشهداء أو رفاتهم.

2- الركن المادي: جرم المشرع أفعال الهدم والتخريب والتدنيس التي بترتب على إتيانها قيام هذه الجريمة وهي:

أ- فعل الهدم: حيث لم ينص على وسيلته و درجته فقد يكون كلياً أو جزئياً وقد يستعمل فيه الجاني وسائل حديثة مثل الآلات أو الوسائل التقليدية، ولم يوضح المشرع ما إذا كان الهدم يمس قبرا للغير حيث أن الفقه يذهب إلى القول بأن قيام ذوي المتوفي بهدم قبر قاموا بتشبيده ينفي قيام المسؤولية الجزائية⁽³⁾.

ب- فعل التخريب: ينطبق عليه نفس التعريف السابق للتخريب غير أنه يمكن القول أن كل أفعال الهدم والتخريب سواء لكن يستبعد من الجريمة أفعال الهدم والتخريب عن طريق الحريق أو وضع مواد متفجرة فقد جعل المشرع منها جرائم أخرى متميزة⁽⁴⁾.

(1) - محمد بشر فليفي، " الحماية الجنائية لحرمة الميت في الشريعة الإسلامية"، أطروحة دكتوراه، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، جامعة الرياض، 2008، ص 210.

(2) - منى عبد العالي موسى، نافع تكييف مجيد، "جريمة انتهاك حرمة القبور دراسة مقارنة"، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد 1، السنة العاشرة، 2018، ص 304.

(3) - مرجع نفسه، ص 303.

(4) - محمود نجيب حسني، مرجع سابق، ص 689.

خصص المشرع عقوبات مختلفة فقدر العقوبة السالبة للحرية بالحبس مدة تتراوح بين 3 أشهر وستين، أما الغرامة المالية فهي تتراوح بين 20000 كحد أدنى و 100000 دينار جزائري كحد أقصى، ويلاحظ أن هذه العقوبات هي عقوبات بسيطة مقارنة مع الانتهاك القائم حيث أن حماية جثة الميت وقبر الإنسان بعد وفاته يمثل قيمة دينية مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية و أيضا قانونية حيث تلامس حقا من حقوق الإنسان.

2- جريمة دفن الجثة أو إخراجها خفية أو دون ترخيص: جريمة دفن الجثة أو إخراجها خفية أو دون ترخيص هو التكييف القانوني الذي نصت عليه المادة 152 من قانون العقوبات و الفقرة الثانية من المادة 441 من نفس القانون⁽¹⁾.

يتمثل السلوك الإجرامي في هذه الحالة في انتهاك حرمة المدافن أو دفن الجثة أو إخراجها خفية، ويلاحظ أن المشرع استعمل تعبير الانتهاك الذي ينصرف معناه إلى كل فعل من شأنه الإعتداء على القبور ويكون مخالفا للقوانين والآداب العامة⁽²⁾، ويتحقق بعدد الصور مثل إدخال حيوانات إلى المدفن، كما أن الخفية في هذه الحالة لفظ غير معرف وبالتالي ترجع السلطة التقديرية لقاضي الموضوع في تحري الحالات التي يتوافر فيها هذا الركن.

إن نص المادة 441 فقرة 2 من قانون العقوبات حدد السلوك الإجرامي بالقيام بعملية الدفن دون رخصة مسبقة من موظف الحالة المدنية واتباع القانون المعمول به في أعمال الدفن.

الركن المعنوي لهذه الجريمة يقوم على عنصري العلم والإرادة فهي جريمة عمدية تفترض تحقق العلم بارتكاب هذه الجريمة واتجاه إرادته لتحقيقها.

بالنسبة للعقوبات حددت المادة 152 عقوبة سالبة للحرية تتمثل في الحبس من 3 أشهر إلى سنة كاملة أما الغرامة فقد حددها ب 20000 إلى 100000 دينار جزائري، مع الجمع بين العقوبتين، ويلاحظ أنها عقوبات ليست زجرية مقارنة مع جسامة الفعل، أما المخالفة المنصوص عليها في المادة 441 فقد حددت لها عقوبة الحبس بين 10 أيام وشهرين وغرامة من 8000 إلى 16000 دينار جزائري .

3- جريمة تدنيس الجثة أو القيام بأي عمل فيه وحشية أو فحش عليها: يعاقب المشرع الجزائري على الأفعال التي تشكل تدنيسا أو تشويها للجثة أو أعمال الوحشية أو الفاحشة المرتكبة عليها و فق نص المادة 153 من قانون العقوبات، فالتدنيس هنا يتفق مع تعريف المصطلح الذي أوردناه سابقا ويتحقق مثلا بالتبول على الجثة أو رمي القاذورات عليها، أما التشويه فممكّن أن ينصب على تقطيع أجزاء منها تغير من كيانها، مثل الشعور والأنف واليد، أما الأعمال الوحشية فهي تنصرف إلى قطع أجزاء من الجسم مثل إعادة التنكيل بها و ذبحها أو قطع رأسها، واستخراج

⁽¹⁾ - بن سعادة زهرة: "الحماية الجنائية لحرمة الميت في التسريع الجزائي"، ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2011، ص 4

⁽²⁾ - منى عبد العال موسى، نافع تكليف مجيد، مرجع سابق، ص 305.

أعضائها الداخلية، وبالنسبة لفعل الفاحشة فينصرف إلى الممارسات الجنسية كمجامعة الجثة، ولم يشترط المشرع الجزائري ركن الخفية أو العلنية في هذه الحالة وبالتالي فبمجرد القيام بهذه السلوكات تقوم المسؤولية الجزائية. جريمة تدنيس الجثة وتشويهها وارتكاب الأعمال الوحشية والفحش عليها جريمة عمدية تفترض توافر القصد العام المتمثل في العلم والإرادة، فالجاني يعلم أنه يرتكب هذه الأفعال على جثة شخص ميت، وتتجه إرادته للقيام بذلك.

عاقب المشرع على الإتيان بهذا الفعل بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات وغرامة من 20000 إلى 100000 دينار جزائري، حيث أن مرتكب هذه الجريمة يعبر عن خطورته بهذه الأفعال فإنه يستوجب على المشرع التعديل في قيمتها، وإن كانت تعد أفضل من العقوبات المقررة للجرائم الأخرى التي لا تقل عنها خطورة.

4- إخفاء جثة: جرم هذا الفعل بنص المادة 154 من قانون العقوبات، حيث أن السلوك المادي يتمثل في إخفاء الجثة من طرف الجاني أو أن يخبئها، ولم يحدد المشرع هنا وسيلة الإخفاء ما إن كانت تلاجة لحفظ الموتى أو دفنه في مكان آخر لا يعلم عنه ذوي المتوفي مثلا، كما لم يحدد مدته.

أما الركن المعنوي في هذه الجريمة يقوم على العلم والإرادة وهما عناصر القصد العام حيث تقوم الجريمة بمجرد توافرها وليس هناك داعي للبحث حول دافع أو باعث الجاني في القيام بالإخفاء.

وقد حدد المشرع عقوبة سالبة للحرية مقدرة بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاثة سنوات، يمكن أن تشدد إلى الحبس من سنتين إلى خمس سنوات عندما يعلم المخفي أن الجثة لشخص مقتول توفي نتيجة ضرب أو جرح فإن العقوبة تكون الحبس من سنتين إلى خمس سنوات.

أما الغرامة فهي من 20000 إلى 100000 دينار جزائري ولا تشدد في الحالة الثانية بل تبقى نفسها.

يمكن القول أيضا في هذه الحالة أن النص تشوبه بعض النقائص من حيث مدة العقوبة وتشديدها إذ أن الإخفاء في الحالة الثانية قد يساهم في طمس معالم الجريمة المرتكبة وتبديد فرص الوصول للجاني فالإخفاء هنا جريمة منفصلة عن الجريمة الأولى التي تكون أفضت إلى القتل.

الخاتمة:

نستنتج أن المشرع الجزائري كفل أحكام جزائية لحماية الدين الإسلامي ومقدساته من جميع أشكال الإساءة الواقعة عليه، وعلى الرغم من اهتمامه بهذه المقدرات وحمايتها إلا أنه لم يحقق الردع الكافي في مواجهة هذه الظاهرة الإجرامية ولم ينجح في الحد منها، وذلك لأنه لم يجرم بعض الأفعال كإنكار النبوة، سب الذات الإلهية، تعطيل الشعائر... الخ، كما تتميز العقوبات التي أقرها المشرع الجزائري بأنها عقوبات مخففة مقارنة بالأحكام الشرعية التي قررت لها حيث تعد أكثر شدة من أجل تحقيق الفعالية في ردع هذه الجرائم.

وأمام هذه النقائص المسجلة في هذا الصدد، نتقدم بمجموعة من المقترحات على النحو التالي:

- ضرورة تجريم فعل سب الذات الإلهية بنص خاص وتشديد العقوبة في هذه الحالة مسايرة للعديد من التشريعات العربية والإسلامية.

- ضرورة النص على تجريم خاص يجرم الإساءة للصحابة الكرام وأهل البيت رضي الله عنهم.

- ضرورة النص على ظروف تشديد تتعلق باستعمال وسائل النشر أثناء الإساءة للمقدسات الدينية نظرا لخطورة هذه الوسائل في نشر هذه الإساءات بشكل سريع.

- إعادة النظر في النصوص والعقوبات المقررة لجرائم التخريب والتدنيس لأنها لا تعد زجيرة بما فيه الكفاية.

قائمة المراجع والمصادر:

أولا : المصادر

1- الأمر 156-66 المؤرخ في 8 جوان 1966، الجريدة الرسمية، عدد 48، المؤرخة في 10 جوان 1966، المتضمن قانون العقوبات الجزائري المعدل والمتمم.

2- المرسوم التنفيذي 08-411 المؤرخ في 24 ديسمبر 2008 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتميين للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف، الجريدة الرسمية العدد 73 الصادرة بتاريخ 28 ديسمبر 2008.

ثانيا : المراجع

أ-الكتب:

1- أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجنائي الخاص، الجرائم ضد الأشخاص والجرائم ضد الأموال"، الجزء الأول، الجزائر، دار هومة، 2007.

2- أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجنائي الخاص، الجزء الأول، الجزائر، دار هومة، 2014.

3- جمال الدين بن منظور، لسان العرب، المجلد الأول، بيروت، دار صادر للطباعة والنشر، دون سنة.

4- جندي عبد الملك، الموسوعة الجنائية، الجزء الثالث، لبنان، دار العلم للجميع، دون سنة نشر.

5- حازم سعيد حيدر، مدخل إلى تعريف المصحف الشريف، الطبعة الأولى، جدة، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية، 2014.

6- سمير محمد عبد الغني، شرح القانون الجنائي الكويتي، القسم الخاص، مصر، دار الكتب المصرية، 2007.

7- الفاضل خمار، الجرائم الواقعة على العقار، الجزائر، دار هومة، 2010.

8- محمود نجيب حسني، جرائم الاعتداء على الأموال، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، دون سنة نشر.

ب-المجلات:

1- محمد أمين الخرشة، "الحماية الجنائية لحرمة الأديان من الازدراء في المرسوم بقانون رقم 2 لسنة 2015 بشأن مكافحة التمييز والكراهية الإماراتي"، مجلة جامعة الشارقة. المجلد 14. العدد 2، ديسمبر 2017.

2- منى عبد العالي موسى، نافع تكليف مجيد، "جريمة انتهاك حرمة القبور دراسة مقارنة"، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد 1، السنة العاشرة، 2018.

ج- الأطروحات والمذكرات:

1- بلخير سديد، "الحماية الجنائية لحرمة الأنبياء-دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون في حرية الرأي والتعبير"، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2020/2019.

2- وليد قحاح، "جرائم الإساءة للمقدسات الدينية"، أطروحة دكتوراه، جامعة تبسة، 2018/2017.

3- زريق بخوش، "الحماية الجزائية للدين الإسلامي- دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري"، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2006/2005.

4- زروقي محمد، "الحماية الجزائية للحق في الشرف والاعتبار"، مذكرة ماجستير، جامعة سيدي بلعباس، 2015/2014.

5- بن سعادة زهرة: "الحماية الجنائية لحرمة الميت في التسريع الجزائي"، ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الحقوق، 2011.

6- فاطمة نجادى، "الحق في حماية اماكن العبادة في القانون الدولي و الشريعة الإسلامية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإسلامية، جامعة وهران، 2013.

7- محمد بشير فليفل، "الحماية الجنائية لحرمة الميت في الشريعة الإسلامية"، أطروحة دكتوراه، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، جامعة الرياض، 2008.

د- المواقع الالكترونية:

1- كاظم عبد جاسم الزبيدي، "جريمة انتهاك حرمة الموتى"، من موقع المجلس الأعلى للقضاء العراقي، تاريخ الإطلاع، 2021-01-29 الساعة 16:00 متاح على الرابط: <https://www.hjc.iq/view.5528>.

2- الفتوى رقم 273 الصادرة عن دار الإفتاء الأردن، في مسألة استتابة من أهان المصحف، متاحة على موقع دار الافتاء الأردنية، تاريخ الإطلاع: 2021-01-27 الساعة 20:20، متاح على الرابط التالي:

<https://www.aliftaa.jo/Question2.aspx?QuestionId=273#.YBM4mUTjLIU>